١١/٩/١٩٨٨)؛ علماً بأن الاحصاء اليومي اظهر ان ما مجموعه ٤٧ هجوماً قد تم بالفعل بين ١٦ آب (اغسطس) و١٥ أيلول (سبتمبر). وتوزّعت العمليات بين الاغتيال الفعلي وبين مهاجمة منازل وسيارات المستهدفين، او ممتلكاتهم التجارية. وشملت العمليات الاخيرة، أي ضرب المحال التجارية والمشاغل، خمس حالات، بينما استهدفت الهجمات رؤساء واعضاء البلديات المعيّنين في ثماني مناسبات، ورؤساء روابط القرى في مناسبتين، بينما قتل سمسار اراضي في يافا، في التاسع من أيلول (سبتمبر) (مسؤول اوقاف يافا) وفي نابلس في ١٤ الشهر. وقد بلغ مجموع عدد العملاء القتلى عشرة، عدا الجرحى والمتعاونين «العاديين» الذي تعرضوا للضرب والهجوم بقنابل مولوتوف وعددهم ٢٧. وقد شهدت أيام معينة ذروة في النشاط المضاد للمتعاونين، مثل ٢٥ آب (اغسطس) بخمس حالات، واليوم التالي سبع، وأربع هجمات في ٢٨ الشهر، وخمس في العاشر من أيلول (سبتمبر)، وست في ١٤ منه، على سبيل المثال.

كذلك عجز العدو عن حماية عملائه وعن اقناع الموظفين الفلسطينيين بعدم الاستقالة. اذ استقال ثلاثة من مكتب الهويات في جنين، في ٣٠ آب (اغسطس)، وستة من بلدية يطا التي شهدت، وحدها، تسع هجمات على المتعاونين، في العاشر من أيلول (سبتمبر). وقد تعرض الجنود الاسرائيليون والمستوطنون للاصابة ايضاً. فقد عُثر على جثة مستوطن مقتول قرب البيره، في ١٨ آب (اغسطس)، قضى في ظروف غامضة، وجرح أربعة جنود خلال مصادمات عنيفة في قطاع غزة، بعد اسبوع من ذلك، فيما اصيب مستوطن في الاول من أيلول (سبتمبر). وقد أصاب مستوطن مسلّح جنديين اسرائيليين في اليوم ذاته، عندما اطلق النار على شاب فلسطيني قرب تكواع، فأخطأه واصاب نقطة عسكرية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١/٩/١٩٨٨). وأكد الجيش الاسرائيلي، في الوقت عينه، ان ما مجموعه ٣٠٠ مدني قد تعرضوا للاصابة منذ بدء الانتفاضة، علماً بأن وكالة الانباء الاسرائيلية أوضحت ان ٦٠٩ جنود جرحوا ـ منهم ٤٥٦ في الضفة و١٥٣ في القطاع ـ اضافة الى ٢٨٢ جريحاً مدنياً (**الحرية**، ١٤/٨/١٩٨٨).

اما النزيف المالي الدائم لاسرائيل، فعبّر عنه طلب وزارة الدفاع بالحصول على ٢٦٣ مليون شيكل جديد (١٦٠ مليون دولار) للتعويض عن نفقات الانتفاضة الاضافية منذ البداية وحتى نهاية العام ١٩٨٨، لكي يضاف الى النفقة حتى الآن والبالغة ٢٥١ مليون دولار (**جينز ديفينس ويكلي**، ٣/٩/١٩٨٨). غير ان وزارة المالية عرضت مبلغ ١٨٠ مليون شيكل فحسب، كحل وسط، منها مئة مليون للعام الحالي و٨٠ مليون ضمن ميزانية العام ١٩٨٩/١٩٩٠، وذلك بعد الاتفاق على تقاسم المصاريف (**المصدر نفسه**، ١٧/٩/١٩٨٨). وبلغت القيمة بالدولار ١١٠ ملايين دولار. وقد أوضح المسؤولون الاسرائيليون غير الحكوميين خسائر القطاع الخاص، مثلاً رئيس نقابة مقاولي البناء، مردخاي يونا، الذي وصف ما يحدث بـ «الكارثة»؛ اذ بلغت خسائر القطاع ٢٠٠ مليون دولار خلال تسعة شهور (**فلسطين الثورة**، ٤/٩/١٩٨٨)؛ ثم أكدت صحيفة «هآرتس» ان خسائر المصارف تبلغ ١٦ مليون دولار شهرياً، أي ثمانية بالمئة من أعمال القطاع المصرفي (**المصدر نفسه**، ٤/٩/١٩٨٨). هذا، وظهرت الكلفة السياسية ـ المعنوية لقمع الانتفاضة بمؤشر صغير، هو بلوغ عدد أفراد الاحتياط الذين تم سجنهم، بسبب رفضهم الخدمة في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧، الى ٤١ (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٣/٩/١٩٨٨).

جنوب لبنان

حافظت المخيمات الفلسطينية في لبنان على هدوئها خلال الآونة الاخيرة. غير ان التوقعات والاحتمالات لا تزال تشير الى امكان عودة القتال. وتمثّلت احدى الجبهات المحتملة بمخيمات صور، حيث اتهمت الفصائل الفلسطينية حركة «أمل»، في الثامن من أيلول (سبتمبر)، بغلق الطرق الى المخيمات ودهم المنازل واعتقال المواطنين (**السفير**، ٩/٩/١٩٨٨). وكانت «أمل» اعلنت، سابقاً، عن اعتقال أربعة أشخاص يقومون بتهريب الاسلحة الى البرج الشمالي، ومنها مدافع رشاشة «دوشكا» ومدافع هاون ٦٠ ملم وبنادق آلية وغيرها (**المصدر نفسه**، ٢٦/٨/١٩٨٨). لكن بقي الحال بين